

السياسي يقترح إعادة انتخابه عبر البرلمان وليس الشعب



الأربعاء 26 أبريل 2017 01:04 م

كشفت مصادر لصحيفة "العربي الجديد" عن قيام دوائر قانونية ودستورية "يثق فيها السياسي" بتقديم دراسة مقترح يقضي بإجراء انتخابات الرئاسة المقبلة، المقررة منتصف العام 2018، عن طريق التصويت بين نواب البرلمان، وليس من خلال انتخابات يصوّت خلالها أفراد الشعب المصري ممن يحق لهم التصويت، عن طريق إجراء تعديل دستوري.

وأشارت المصادر إلى أن هذا الأمر بات واحداً من أبرز المقترحات على طاولة الدوائر الدستورية والقانونية المقربة من السياسي، لبحث مصير الانتخابات الرئاسية المقبلة، موضحة أن هناك بحثاً ودراسة حثيثة لملف الانتخابات بدأ في أكثر من دائرة من المحيطين بالسياسي.

وأشارت المصادر إلى أن مقترح اقتصار التصويت على اختيار الرئيس خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة تقدّم به أحد أساتذة القانون الدستوري، والذي عمل في نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك.

ولفتت المصادر إلى أن المقترح يأتي في إطار خطة شاملة، تبدأ بتمهيد إعلامي من خلال الإشارة إلى الأوضاع الأمنية السيئة، وضرورة عدم الزجج بالبلاد في انتخابات ستجد فيها التنظيمات الإرهابية فرصة جيدة لتحقيق أهدافها في ظل انشغال الأجهزة الأمنية بتأمين مقار الانتخاب، وذلك إضافة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي لن تكون البلاد فيها قادرة على توفير كلفة الانتخابات.

يأتي هذا في الوقت الذي أكدت فيه مصادر مقربة من أحمد شفيق، عزمه الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، وإجراءه عدداً من اللقاءات مع كبار وسياسيين مصريين بعضهم كان من المكونات الأساسية لمعسكر انقلاب 30 يونيو، بشأن التجهيز لخطة خوضه الانتخابات المقبلة.

وقال مصدر قريب الصلة بشفيق إنه "لا يوجد أي رفض من جانب حكّام الإمارات لخوض الفريق شفيق الانتخابات المقبلة"، لافتاً إلى أن شفيق "حصل على وعود بعدم عرقلة، وأن حكّام الإمارات في النهاية يثقون بقدرته على إدارة شؤون البلاد وكونه يحظى بترحيب ودعم قطاعات ليست بالقليلة من المصريين".